

## 62 عاما ولا زالت كرامة الانسان مهددة وبحاجة الى المزيد من الحماية

أ.د. غانم النجار

أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت

رئيس مركز السلام للدراسات التنموية والاستراتيجية

الكلمة التي القيت بمناسبة الذكرى الثانية والستون لصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان في بيت الأمم المتحدة بالكويت يوم الاحد 12 ديسمبر 2010.

بعد مضي 62 عاما على صدور الوثيقة الالهة وهي الاعلان العالمي لحقوق الانسان في العاشر من ديسمبر 1948، تظل البشرية والمجتمع الدولي في سعيهما الحثيث والظاهر في سبيل تطوير آليات ومؤسسات تستهدف حماية كرامة الانسان تعاني الكثير من المتناقضات وخيبات الامل والانتكاسات.

ومع ان ابرز تلك التحولات الهيكلية كانت قد تمثلت في التغييرات التي حدثت للجنة حقوق الانسان ومن ثم حولتها الى مجلس حقوق الانسان في يونيو 2006 ، الا اننا ها نحن وبعد مضي 4 سنوات ومع كل ما جرى من تطوير في آليات المساءلة والمحاسبة التي جاءت في إطار الشكل الجديد لمجلس حقوق الانسان مثل المراجعة الدورية الشاملة والانعقاد شبه الدائم للمجلس، إلا أن الممارسة حتى الآن تقودنا الى المزيد من القلق والترقب. فالمجلس ، مع كل ما بذل في هياكله من تغييرات الا انه

لازال يعاني من تسييس مفرط ، وتلاعب الحكومات في معطيائه للافلات من الضغط عليها، على الرغم من التحسن الشكلي في آليات المجلس.

كذلك فان الحروب الاهلية او الاقليمية والدولية لازالت تتسبب في الكثير من المآسي والمعاناة للكثير من البشر وعلى الاخص الفئات المهمشة والمضطهدة كالأطفال والنساء وكبار السن والاقليات والمعاقين. ومع ان الهدف المعلن من انشاء المحكمة الجنائية الدولية التي انشأتها اتفاقية روما 1998 ودخلت حيز النفاذ في 2002 كان بالاساس التصدي لمبدأ الافلات من العقاب إلا أن المحكمة لازالت حتى اليوم تعاني من حصار سياسي تفرضه دول كبرى وصغرى، غربية وغير غربية، في سبيل إعاقة المحكمة عن أداء مهمتها بحجج اغلبها سييسية واهية أوهي من بيت العنكبوت. وبالتالي فان هدفها الاساسي الذي كان سيؤدي في حالة تفعيله الى التقليل من أسوأ فعل اخترعه البشر وهي الحروب المدمرة ، فان ذلك الهدف سيظل مجمدا حتى حين.

وبالطبع فان الحروب الشرسة التي لازالت تدور رحاها في المناطق المختلفة هي التي تستمر في تزويد العالم بالكثير من المآسي والمعاناة للكثير من البشر، ولعل اكثر تلك المآسي وضوحا هي مأساة اللاجئين التي تضطلع بالتصدي لها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والتي اضيف لها كذلك مأساة عديمي الجنسية.

نعم نستطيع القول اننا شهدنا على مدى اكثر من عقدين تناميا في الوعي العالمي بحقوق الانسان، حتى اصبحت جزءا اساسيا في السياسة الدولية ومعتكراتها. ولعله بات واضحا بان وراء تنامي ذلك الوعي جهدا دؤوبا من

المنظمات الدولية غير الحكومية يضاف الى ذلك البرامج المستمرة من منظمات الامم المتحدة المتخصصة كبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومكتب المفوض السامي لحقوق الانسان والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وهابيتات ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الامم المتحدة للطفولة واليونسكو وبرنامج الغذاء العالمي وغيرها، كما يضاف الى ذلك البرامج التعليمية المختلفة في الجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية. كما اسهم في تنامي ذلك الوعي التحولات الدولية الرئيسية وانتهاء الحرب الباردة وتحول مايزيد عن 76 دولة الى الانظمة الديمقراطية خلال الربع قرن الماضية. الا انه على الرغم من كل ذلك الزخم فان واقع الحال الدولي لازال يتارجح ويترنح، فلازالت كرامة الانسان محل بحث ومساومة مع انها مطلقة لايفترض ان تكون محل مساومة على الاطلاق، ولازالت العنصرية وثقافة الكراهية العرقية والدينية وغيرها تحفر اخاديدا في وجه الانسانية.

ويبدو ذلك الامر في اسوا حالاته وضوحا في اضطهاد الاقليات المهمشة في الكثير من المجتمعات والتي يتمثل اضطهادها في العزل الاجتماعي ، والفقر المدقع، والتمييز، والحرمان من الخدمات الاساسية. فعلى سبيل المثال ، ومع تقديرنا البالغ وتثميننا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة الاخير والذي اعتبر الحق في استخدام الحمامات ووسائل الصرف الصحي حقا من حقوق الانسان، إلا أن ذلك القرار لم يتم التصويت عليه إلا بعد بلوغ المحرومين من تلك الخدمات الاساسية رقما مذهلا حيث زاد عددهم عن 2.6 مليار انسان. كما يستمر الاضطهاد في اسوأ حالاته للفقراء وعديمي الجنسية دونما بصيص ضوء في نهاية النفق المظلم اصلا.

ومع ان المزاعم والبيانات التي تعلنها الدول تؤكد دائما احترامها لحقوق الانسان، فهي في الكثير من الحالات ليست الا حبرا على ورق، سواء بشكل نسبي او بشكل مطلق. كما ان حالة الازدواجية الصارخة زادت بشكل فادح في العقد الاخير الذي نودعه هذه السنة في اطار منظومة مكافحة الارهاب والتي باتت مبررا لانتهاكات صارخة مبرمجة منظمة دخلت في القوانين وترسخت حتى في العديد من الدول الغربية، واعطتها مبرراتها الامنية، فجعلت من تلك الانتهاكات اكثر تعقيدا على المستويين الهيكلي والممارسة على حد سواء. ولعل الاستمرار في معتقل جوانتنامو هو النموذج الصارخ على تلك الممارسات.

أنا واذ نحتفل بمرور 62 عاما على صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان، فاننا لايمكن لنا الا ان ننبه الى حالات الاستلاب الكامل التي يعاني منها الانسان المضطهد تحت الاحتلال وعلى الاخص مايجري في الاراضي المحتلة بفلسطين كونها تمثل اقدم واعتي احتلال في التاريخ الحديث دون رؤية واضحة لانهاؤها. كذلك فانه من الضرورة التنبه الى استمرار التراجع والتردي لاوضاع الحريات العامة في المنطقة العربية فهي من سيء الى اسوا بل ربما هي الاسوا في العالم.

وختاما فانه لم هناك سبيل الا الى مزيد من التوعية، وان تتحالف القوى الانسانية الحية في العالم منظمات وشعوبا وحكومات لرفع العنت والقهر عن البشر والمهمشين في العالم، وهي عملية مستمرة ونضال لن يتوقف حتى يرث الله الارض بمن عليها.